الخصخصة والسياسات الحكومية

الدكتور/ محمود فاضل

إن للخصخصة مفهوم وأضح وهو بيع وحدات ومؤسسات الدولة المريضة والتي أصابها الشلل وانتاجها لا يرضى الدولة لتعكر التطوير وتعد هذه المؤسسات والوحدات خاسرة ومن أطرا ف الشلل الاقتصادي الذي تواجهه الحكومات والدول ،وعند خصخصة القطاعات المختلفة من الجانب الحكومي الذي تمتلكه الدولة لابد من وجود ضوابط وأسباب حقيقة تجعل هذه الحكومة تقوم بعرض الوحدات الاقتصادية والصناعية لتردي إنتاجها رغم المصاريف والأعباء التي تكلفتها الدولة من أجل دفع عجلة النمو والتطوير للاقتصاد الوطني وكان أنتاج هذه الوحدات لا يغطي المصاريف التي دفعت من أجل اقامتها.

وعند قيام الدولة بخصخصة الوحدات الصناعية والاقتصادية أيضا لابد من عمل دراسة ميدانية صحيحة وجمع المعلومات الدقيقة عن هذه الوحدات وأنتاجها ومدى فشل هؤلاء المدراء الإداريين بالنهوض بها رغم الدعم الحكومي لها حيث لا يجوز لأي طرف بيع هذه الوحدات التي تملكها الدولة بدون دراسة مستفيضة لوضع هذه الوحدات الاقتصادية والصناعية والمؤسسات المختلفة عن هذه العملية التي تهم الوطن بأفراده جميعاً وتعد من المنشآت التي تدعمها الدولة ،جعلتها تدر دخلا للاقتصاد الوطني لابد لهم من إعداد الدراسات وأعني المسئولين والبحوث الميدانية وذلك لأن للخصخصة،، ظروف وأسباب تجعل من بيعها للقطاع الخاص طرف ثاني لا نعاش الاقتصاد من أجل دفع عجلة النمو وانجاح العملية الاقتصادية في المعادلة الحديثة وإشراك طرف آخر مع الحكومة من أجل التطوير ولكن لا يكون على حساب الأملاك العامة وهدر أموال الدولة للقطاع الخاص وبيع الوحدات التي تسببت بالعطل الاقتصادي للدولة للقطاع الخاص لأخذ فرصة لإدارتها ولكن ليس على حساب الغير حيث قد تكون هذه الوحدات الاقتصادية والمنشآت الصناعية والموظفين الإداريين في القطاع العام بالنهوض بها وعدم مقدرتهم على ادارتها لفساد أو رشوة في بيروقراطية الدول المختلفة ومن هنا لابد أن نعمل دراسة تبين سبب فشل هذه الوحدات والمنشآت التابعة للحكومة وما تلاقيه من التدخل السياسي بشؤونها المختلفة من المتنفذين بصنع القرار في أي دولة ما مما يؤدي إلى فشل الهدف الاقتصادي ويؤدي إلى قلب الدفة الاقتصادية وجلب الخسارة بدل الربح للقطاع العام الذي خلق ووضع من الحكومة والدولة نفسها لنجاح أفراد المجتمع بأكمله وبتكليف تكاد تكون معقولة لذلك فإن أي دولة تريد حكومتها أن تعرض مؤسسات ووحدات اقتصادية وصناعية للبيع لابد من وجود أسباب حقيقة ومقنعة وراء ذلك لا لأن الخصخصة هي موضة في هذا العالم في عصرنا الحاضر بل لتعمل على العرض الذي يؤدي إلى خدمة الاقتصاد ونموه لا لشلله ووضعه في غرفة الإنعاش وإذا تم بيع هذه الوحدات بالاحتكار فليس هناك تنافس على العمل الذي يدر دخلا على الاقتصاد وتكون نقطة سلبية وعلى الاقتصاديين في حكومة أي دولة دراسة إذا ما بيعت هذه الوحدات إلى من هم أهلاً لها ولهم باع وخبرة في إدارتها وعملها وتسويقها حتى لا تغلق ويفقد الكثيرين وظائفهم أو أن نضع استراتيجية بديلة عن خصخصة هذه الوحدات بإعادة دراسة خطة العمل وإدارتها بكوادر إدارية مستقلة عن النفوذ السياسي ولذلك كما ذكرت يجب عدم بيع المؤسسات الناجحة التي تعتبر رافداً اقتصادياً للدولة بما أنها ناجحة ويجب خصخصة الوحدات والمنشآت التي تحملت أعباءها الدولة كثيراً دون فائدة لعطل ما في إدارتها وخطة عملها ببيعها للقطاع الخاص الذي ربما يساهم بحل مشاكلها ، وتتسائل لماذا لا تخصخص شركة الكهرباء ..كثيرة العطل؟

وكما يقول جون روبنسون لكل مشكلة سبب اقتصادي ولكل مشكلة اقتصادية حل سياسي.

● المعهد الوطني للعلوم الإدارية

٦٤١,٦ مليون ريال تكلفة البرنامج الاستثماري للاتحاد الزراعي للعام القادم

كتب/منصور شايع

■،، بلغ إجمالي تكلفة البرنامج الاستثماري للاتحاد التعاوني الزراعي للعام القادم ٢٠٠٥م نحو ٦٤١,٦ مليون ريال منها ٣٤١ مليون ريال إعتمادات حكومية و٣٠٠,٦ مليون ريال تمويلات ذاتية تعاونية. وقد اشتمل البرنامج كافة الأنشطة والبرامج الذي يسعى الاتحاد التعاوني الزراعي إلى تنفيذها خلال العام القادم ففي جانب الدراسة للمشروعات قيد الإعداد لتنمية النشاط التعاوني بالإضافة إلى المجال التسويقي والتصنيع الغذائي ومزارع الأعلاف وتربية المواشي ومشروعات المرأة الريفية بلغت التكلفة التقديرية لهذا الجانب أكثر من ١١,٤ مليون ريال منها ٥ ملايين ريال تمويل ذاتي تعاوني والباقي تمويل حكومي .. مشيراً إلى أنه قد تم تكليف فريق عمل من المتخصصين لإعداد الدراسات اللازمة للمشروعات المذكورة.

وأوضح البرنامج الاستثماري للاتحاد والمقدم للدورة الاعتيادية الثانية أن التكلفة الإجمالية لتوفير الآلات والمعدات الخاصة بالأسواق وشبكات الري والصناعات الغذائية بلغت ٨٠ مليون ريال ٥٠٪ تمويل حكومي و٥٠٪ تمويل ذاتي تعاوني .. ففي مجال الأسواق تضمن البرنامج توفير المعدات والآلات اللازمة للأسواق التعاونية منها آلات الفرز والفسل والتجفيف والتدريج والتعبئة والوزن ورافعات آلية ويدوية وغيرها وهذه الأسواق هي سوق حرض محافظة حجة وسوق باجل بالحديدة وسوق سيئون بحضرموت وسوق عنس بذمار بالإضافة إلى سوق سعوان أمانة العاصمة..

وفيما يخص شبكات الري الحديث أشار البرنامج إلى ضرورة توفير آلات ووسائل ومعدات الري الحديث مثل الري بالتنقيط والري بالرش المحوري في محافظات صعدة - صنعاء - تعز - الحديدة .. للمساهمة في ترشيد استخدام المياه في الري وتقليل الفاقد من المياه في هذه المحافظات.

بالإضافة إلى توفير معدان ومستلزمات التصنيع الغذائي حيث يسعى الاتحاد في برنامجه إلى توفير معدات تقشير وهرس وطبخ وتعقيم وتقطير بالإضافة إلى أجهزة قياس للزوجية وجودة الانتاج ومعدات التعبئة والتغليف للمعامل التي ستنشأ في محافظات صنعاء - ذمار - الحديدة.

كما اشتمل البرنامج الاستثماري للاتحاد للعام القادم على تنفيذ العديد من مشاريع البناء والتشييد منها الأسواق التعاونية قيد التنفيذ منذ العام الماضي في محافظات شبوة - حضرموت - صنعاء - ذمار .. بلغت التكلفة الاستثمارية لهذا البند ٣١٠ ملايين ريال منها ٣٠٠ مليون ريال تمويل حكومي و١٠ ملايين ريال تمويل ذاتي تعاوني وفي مجال الأجور ومصروفات التشغيل للأسواق التعاونية ومزارع الثروة الحيوانية حيث وصلت المخصصات الاستثمارية لهذا الجانب حوالي ١١ مليون ريال تمويل ذاتي تعاوني.

مليونا دولار لمكافحة الجراد في افريقيا

● تونس / سبأ /

■.. وافق البنك الافريقي للتنمية امس على تقديم هبة بمليوني دولار امريكي لفائدة ثماني دول افريقية لمساعدتها على تمويل البرامج الوقائية لمكافحة اسراب الجراد الزاحف عليها والذي يشكل تهديدا كبيرا للاشجار والمنتجات الزراعية.

واشار البنك في بيان له الى ان الدول المستفيدة من هذه المساعدات المالية الخاصة في شكل هبة هي تونس والجزائر ومالي والمغرب وموريتانيا والنيجر والسنغال وتشاد.

وقال ان هذا التمويل يهدف الى مساعدة حكومات هذه الدول على القضاء على الجراد الذي يهدد المنتجات الزراعية لاسيما في المناطق المتاخمة للصحراء الكبرى التي يتكاثر فيها الجراد قبل الزحف باسراب هائلة على الاشجار والنباتات والاراضي ذات الزراعات الشاسعة من الحبوب.

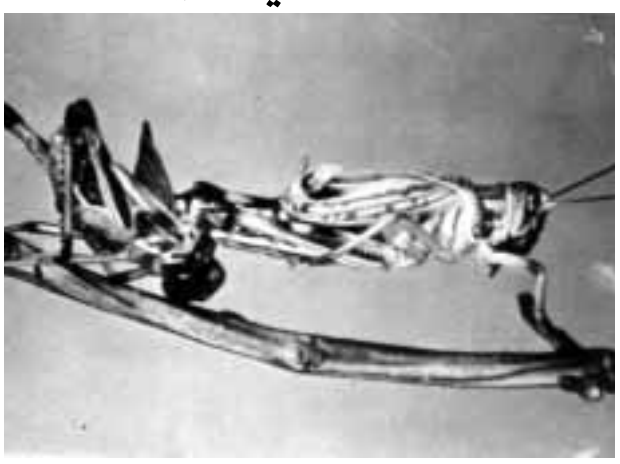

لخلق فرص عمل جديدة تعز: استعراض المراحل الثلاث لبرنامج تطوير القطاع الخاص

■،، تعز/ سبأ/..

تم أمس بمشروع المنشآت الصغيرة بمحافظة تعز استعراض المراحل الثلاث لبرنامج تطوير القطاع الخاص لخلق فرص عمل للخروج بخطة عمل تنفيذية للبرنامج خلال السنوات العشر المقررة له.

وفي الاجتماع الذي ضم ممثلين عن الجمعيات الحرفية والغرفة التجارية والصناعية ومكتب الصناعة والتجارة بالمحافظة سكرتير لجنة التنمية الاقتصادية بالمحافظة أستعرض يوسف توما مدير برنامج تطوير القطاع الخاص لخلق فرص عمل الاهداف الاستراتيجية للبرنامج ومراحل وآليات تنفيذه.. مشيراً إلى ان البرنامج يهدف إلى المساعدة في امتصاص البطالة والتخفيف من الفقر في المجتمع من خلال مساعدة القطاع الخاص في خلق فرص عمل جديدة.

ونوه توما الى ان البرنامج بدأ هذا العام بتنفيذ المرحلة الأولى منه التي ترتكز على ثلاثة محاور تشمل التأهيل والتدريب، والشراكة والتعاون، وتحسين اداء المؤسسات والجمعيات التي تعمل في الاقراض لهذا القطاع.

مناقشة سير أداء المجالس المحلية بمحافظة ذمار

■،، ذمار/ سبأ/..

ناقش الاجتماع الذي عقد بمحافظة ذمار أمس برئاسة الأخ عبدالوهاب يحيى الدرة محافظ المحافظة وضم الهيئة الادارية للمجلس المحلي بالمحافظة جملة من المواضيع المتعلقة بمهام المجلس وانشطته المستقبلية ومستوى اداء المجالس المحلية في المديريات وكذا سير تنفيذ المشاريع التنموية بالمحافظة.

وفي الاجتماع استعرض المحافظ جهود قيادة المحافظة والمجلس المحلي فيما يخص تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية وأيصالها إلى كافة المناطق والمديريات والتي وصلت خلال العام الماضي إلى ما يزيد عن ٢٥٠ مشروعا تنمويا بتكلفة تزيد عن ٦ مليارات ريال.. مشيرا الى ان المشاريع المعتمدة في البرنامج الاستثماري للعام الجاري تزيد عن ٣٣٠ مشروعا تقدر تكلفتها بنحو ٧ مليارات و٢٠٠ مليون ريال.